

نقد ورقة علمية

التكليف الثالث

مقرر: قضايا بحثية 1- برنامج الدكتوراه

د. فادي عبد الفتاح

إعداد الباحثة: نوف العتيبي

عنوان الورقة: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الإدارية

الباحثة: م. عبدالله بن أحمد الرقيبة – دكتوراه الإدارة، كلية إدارة الأعمال – جامعة ميدأوشن

جهة النشر وبيانات العدد: مجلة العلوم التربوية والإنسانية – العدد (40)، أكتوبر 2024م، ص 101-111

نوع الورقة والمنهج: دراسة نظرية مكتبية بالمنهج الوصفي، تعتمد على تحليل مصادر ثانوية (كتب، دراسات سابقة، مجلات أكاديمية) دون عينة ميدانية أو أداة قياس أولية

محاور النقد: العنوان – المقدمة والمشكلة – مراجعة الأدبيات – المنهجية – عرض النتائج – الخاتمة والتوصيات – التوثيق والمراجع

نقد العنوان

نقاط الضعف

- عمومية النطاق التطبيقي: «العمليات الإدارية» مصطلح فضفاض دون تحديد قطاع أو نوع مؤسسات، بخلاف عناوين أبحاث مماثلة تحدد سياقًا تطبيقيًا واضحًا (قطاع مالي، صحي، حكومي).
- غياب الإشارة لطبيعة المنهج: العنوان لا يوضح أن الورقة مراجعة نظرية مكتوبة، فيتوقع القارئ ضمناً بحثاً تطبيقياً بعينة وأداة قياس، وهو غير متحقق في محتوى الورقة.

التحسين المقترح: تخصيص العنوان بإضافة نطاق تطبيقي محدد (قطاع أو دولة)، أو التصريح بطبيعة الورقة كمراجعة أدبيات نظرية بما يطابق المنهج الفعلي المستخدم.

نقاط القوة

- وضوح المتغيرات: يحدد العنوان المتغير المستقل (الذكاء الاصطناعي) والمتغير التابع (كفاءة العمليات الإدارية) بدقة ودون حشو لغوي.
- صياغة الفعل البحثي بدقة: استخدام لفظ «الدور» يدل ضمناً على طبيعة العلاقة التفسيرية المراد تحليلها، وهو متسق مع منهج وصفي تحليلي لا تجريبي.
- سلامة الصياغة اللغوية: العنوان مختصر ومباشر وخالي من الأخطاء اللغوية الظاهرة.

نقد المقدمة والمشكلة

نقاط الضعف

- تناقض الأهداف مع المنهج الفعلي: من بين الأهداف الستة هدف «تقييم مدى رضا الموظفين والمستخدمين عن تقنيات الذكاء الاصطناعي»، وهذا هدف يستلزم منطقيًا أداة قياس ميدانية (استبيان أو مقابلات)، بينما المنهج المعتمد وصفي تحليلي لمصادر ثانوية فقط دون أي جمع بيانات أولية.
- فجوة بحثية موصوفة بعمومية: لا تستند مشكلة البحث إلى فجوة محددة برقم أو نتيجة من دراسة سابقة بعينها، بل تطرح سؤالًا عامًا («هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث تحولًا؟») دون تأطيره ضمن نقص محدد في الأدبيات السابقة.
- غياب الإشارة لحدود البحث المنهجية: لا تصريح في المقدمة بأن الورقة تعتمد كليًا على مصادر ثانوية، وهو حد منهجي جوهري يفرض قيودًا على إمكانية «تقييم الرضا» أو الجزم بنسب تأثير محددة لاحقًا.

التحسين المقترح: إعادة صياغة الأهداف بما يتوافق مع طبيعة مراجعة الأدبيات (تحليل، استكشاف، تجميع) بدل أهداف تستلزم قياسًا ميدانيًا، وربط مشكلة البحث بفجوة محددة من دراسة سابقة، والتصريح بحدود الاعتماد على المصادر الثانوية.

نقاط القوة

- التدرج المنطقي: انتقال منهجي من العام (الذكاء الاصطناعي في العصر الرقمي) إلى الخاص (تطبيقاته في الإدارة) وصولًا إلى موضوع الورقة المحدد (كفاءة العمليات الإدارية).
- تعدد الأهداف البحثية: صياغة ستة أهداف فرعية مرقمة ومتسلسلة منطقيًا تغطي أبعاد الموضوع المختلفة (التحليل، الاستكشاف، التحديات، التقييم، العلاقة، التوصيات).
- وضوح صياغة سؤال البحث الرئيسي: السؤال «هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث تحولًا حقيقيًا في كفاءة العمليات الإدارية؟» مباشر ومرتبط بعنوان الورقة بدقة.
- **نقطة قوة منهجية تُحسب للباحثة:** وجود قسم مستقل للأهمية النظرية والعملية يربط الموضوع بتطوير نماذج نظرية حول تأثير الابتكارات التكنولوجية على الأداء المؤسسي.

نقد مراجعة الأدبيات

نقاط الضعف

- غياب نموذج نظري حاكم: لا تستند الورقة إلى نموذج نظري واحد جامع يفسر آلية تأثير الذكاء الاصطناعي على كفاءة العمليات الإدارية، بل تذكر نظريات متعددة (الإدارة الرقمية، الإدارة الحديثة) دون تبني واضح لإطار محدد.
- سرد توصيفي دون ربط صريح بمتغيرات العنوان: العرض السردى للدراسات الثماني يقدم ملخصاً متتابعاً («هدفت الدراسة... وتوصلت إلى...») دون جدول تركيبي يربط كل دراسة بمتغيري العنوان (الذكاء الاصطناعي وكفاءة العمليات) تحديداً، فيظهر كتلخيص أقرب من التحليل النقدي المطلوب في مستوى الدكتوراه.

التحسين المقترح: تبني نموذج نظري حاكم واحد يفسر آلية التأثير، وبناء مصفوفة مقارنة مرئية (مؤلف – سنة – منهج – عينة – نتيجة – صلتها بمتغيرات العنوان) بدل السرد المتتابع.

نقاط القوة

- حداثة ملحوظة في الدراسات السابقة: غالبية الدراسات الثماني المعروضة (العمرى، الشريف، الخالدي، القحطاني، العزّام، المال، الحربي، الهنداوي) صدرت بين عامي 2021-2023.
- تنوع قطاعي وجغرافي للدراسات: تغطي الأدبيات سياقات متعددة (الإمارات، الكويت، السعودية، الأردن، مصر) وقطاعات مختلفة (أعمال، حكومي، موارد بشرية، مالي، تعليمي، صحي)، مما يدعم بناء فجوة شاملة.
- **لكن:** هذا التنوع القطاعي يجعل بعض الدراسات (كدراسة الهنداوي عن الإدارة الجامعية) ذا صلة غير مباشرة بمتغيرات العنوان (الذكاء الاصطناعي ← كفاءة العمليات الإدارية)، ويلاحظ أيضاً أن أقرب هذه الدراسات لمجال أطروحة الباحثة الحالية حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال هي دراسة العمرى (2023) ودراسة القحطاني (2022)، كونهما الأقرب من حيث الربط بين الذكاء الاصطناعي وأداء المؤسسات في قطاع الأعمال والقطاع المالي تحديداً، وهو ما يمكن البناء عليه عند تأطير الفجوة البحثية في الأطروحة.

الدراسة السابقة وموضوعها	ارتباطها بمنهجية الورقة	ملاحظة الارتباط بالعنوان وأطروحة الباحثة
العمرى (2023) – دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء الإداري للمؤسسات	منهج وصفي تحليلي باستبانة على عينة ميدانية (200) – منهج تطبيقي يخالف منهج الورقة الحالية المكتبي البحث	أقرب الدراسات لمتغيري العنوان وأطروحة الباحثة؛ تتناول الذكاء الاصطناعي وأداء المؤسسات الإداري في قطاع الأعمال تحديداً
القحطاني (2022) – الذكاء الاصطناعي وأثره على تطوير الأداء الإداري في القطاع المالي	دراسة ميدانية تطبيقية على 15 مؤسسة مالية – تباين منهجي واضح مع الاعتماد الكلي على المصادر الثانوية في الورقة محل النقد	ترتبط مباشرة بمتغير «كفاءة العمليات الإدارية» في قطاع فرعي محدد (المالي)، أقرب نطاقاً تطبيقياً من عمومية عنوان الورقة الحالية
الخالدي (2022) – تأثير الذكاء الاصطناعي على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الحكومية السعودية	منهج مسح وتحليل بيانات ميدانية على 150 موظفاً – يوضح بالمقارنة غياب أي بيانات أولية في الورقة الحالية	تتقاطع مع جانب فرعي من العمليات الإدارية (الموارد البشرية) لا مع كفاءة العمليات الإدارية ككل كما يطرحها عنوان الورقة
العزام (2022) – دور الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة النظم الإدارية لإدارة الموارد البشرية بجامعة تبوك	منهج تحليلي باستبانة على عينة ميدانية (70) موظفاً – دراسة تطبيقية حقيقية بخلاف الورقة محل النقد	تتناول رفع كفاءة نظم إدارية محددة (الموارد البشرية) في بيئة جامعية لا قطاع أعمال عام، صلة جزئية بالعنوان
المال (2022) – دور الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات اتخاذ القرار الإداري في المؤسسات التعليمية في الأردن	منهج وصفي تحليلي باستبيان على 120 مديراً ميدانياً – يقابله غياب أي أداة قياس في الورقة محل النقد	ترتبط بمتغير فرعي (اتخاذ القرار الإداري) في قطاع مختلف كلياً (تعليمي)، لا تخص قطاع الأعمال الذي يخدم أطروحة الباحثة
الحري (2021) – تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة سلاسل الإمداد في القطاع الصحي	منهج وصفي على عينة ميدانية من 150 مؤسسة صحية – دراسة تطبيقية حقيقية بخلاف الاعتماد الكلي على المصادر الثانوية في الورقة الحالية	تتناول جانباً تطبيقياً ضيقاً (سلاسل الإمداد) في قطاع صحي مختلف، صلة محدودة بعمومية «العمليات الإدارية» في العنوان

نقد المنهجية

نقاط الضعف

- سطحية وصف إجراءات المراجعة: فقرة «منهج البحث وأدواته» لا تتجاوز سطرين، دون تحديد معايير اختيار المصادر، عددها الكلي، فترتها الزمنية، أو معايير الاستبعاد المعتمدة.
- غياب منهجية تحليل المحتوى: لا توضيح لكيفية تحويل القراءة الوصفية للأدبيات إلى «نتائج» مرتبة ومركمة؛ لا أداة تحليل موضوعي أو ترميز منظم يُظهر كيف استُخلصت هذه النتائج من المصادر.
- خلط ضمني بين «نتيجة بحثية» و«استشهاد إحصائية خارجية»: الورقة تستخدم لغة استنتاجية («توصل البحث إلى أن...») لأرقام (30٪، 40٪) مقتبسة أصلاً من تقارير شركات لا من تحليل الباحث، دون توضيح هذا الفرق المنهجي الجوهرى.
- غياب الإشارة لحدود البحث المنهجية: لا تصريح صريح في قسم المنهجية بأن الاعتماد الكلي على المصادر الثانوية يحد من إمكانية الجزم بنسب تأثير دقيقة، وهو إقرار منهجي متوقع في الأبحاث المكتبية.

التحسين المقترح: تفصيل إجراءات المراجعة (عدد المصادر، فترتها، معايير الاختيار)، توضيح منهجية تحليل المحتوى المستخدمة، والتمييز الصريح بين النتائج التحليلية الخاصة بالباحث والإحصائيات المقتبسة من مصادر خارجية.

نقاط القوة

- اتساق المنهج المعلن مع طبيعة الأداة: المنهج الوصفي المعتمد على تحليل المصادر الثانوية متسق فعليًا مع غياب أي أداة قياس ميدانية، بخلاف ورقات سابقة وقع فيها تناقض بين العنوان والمنهج.
- تنوع مصادر البيانات الثانوية: استخدام مصادر متعددة (كتب، أطروحات علمية، مجلات، دوريات) يعكس اطلاعًا واسعًا نسبيًا على الأدبيات المتاحة حول الموضوع.
- ربط واضح بأهداف البحث: تصريح الباحث بأن المنهج الوصفي يخدم دراسة مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على العمليات الإدارية، وهو ربط منطقي بين طبيعة الموضوع ونوع المنهج المتبع.
- تسلسل تقديم الموضوعات: عرض المنهجية بعد استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة يحافظ على التتابع المنطقي المتوقع في أوراق المراجعة العلمية.

نقد عرض النتائج والأرقام

الملاحظة الجوهرية: خلط «نتيجة بحثية» بـ «استشهاد إحصائي خارجي»

- الورقة لا تملك أي بيانات أولية، ومع ذلك تستخدم صيغًا توكيدية استنتاجية («توصل البحث إلى أن...»، «أظهرت النتائج») لأرقام (مثل تحسين الإنتاجية بنسبة 30٪، أو زيادة الكفاءة بنسبة 40٪) مقتبسة أصلاً من تقارير شركات (Siemens، McKinsey) أو مصادر إعلامية لا من تحليل إحصائي خاص بالباحث.
- هذا الخلط مضلل للقارئ: فهو يحاكي لغة الأبحاث الكمية الاستنتاجية رغم أن الورقة لم تختبر فرضية ولا جمعت بيانات أولية أصلاً، مما يجعل القارئ غير المتخصص يفترض أن هذه نتائج توصل إليها الباحث تحليليًا.
- كما لا توجد أي فرضيات في الأصل قابلة للقبول أو الرفض، نظرًا لطبيعة البحث المكتبية، وهذا يعني أن مصطلح «النتائج» نفسه يستخدم بمعنى مختلف جوهريًا عن استخدامه في الأبحاث الكمية.

تنظيم النتائج المعروضة

- عرض النتائج في سبع نقاط مرقمة وواضحة (تحسين الكفاءة، اتخاذ قرارات مدعومة بالبيانات، تحسين جودة الخدمات، المرونة، تخفيض التكاليف، تحفيز الابتكار، رفع الشفافية).
- ربط كل نتيجة بأمثلة تطبيقية من شركات عالمية معروفة (Salesforce، IBM Watson، Einstein، سدايا، KAUST)، مما يضفي على العرض طابعًا تطبيقيًا ملموسًا.
- غياب أي بُعد تحليلي مقارنة: تُعرض النقاط السبع بصياغة وصفية متوازنة دون تمييز أيها مدعوم بدليل تطبيقي قوي وأيها استنتاج عام أقل توثيقًا.
- استخدام نسب رقمية محددة (30٪، 40٪، 75٪، 90٪، 20٪) داخل سرد النتائج، وكأنها أرقام توصل إليها الباحث مباشرة.

التحسين المقترح: التمييز الصريح في النص بين «أمثلة تطبيقية موثقة من مصادر خارجية» و«استخلاصات تحليلية خاصة بالباحث»، وتجنب الصيغ التوكيدية الإحصائية لأرقام لم يحسبها الباحث نفسه.

نقد التوصيات والخاتمة

نقطة ضعف: غياب حدود البحث ومقترحات بحثية مستقبلية

- لا توجد فقرة مستقلة بعنوان «حدود البحث» تصرّح بأن الورقة تعتمد كليًا على مصادر ثانوية، وهو حد منهجي جوهري كان يجب التصريح به في الخاتمة.
 - لا توجد مقترحات بحثية مستقبلية محددة وقابلة للتنفيذ (مثل تحديد قطاع أو منهج بديل)، بخلاف أوراق نقدية أخرى تطرح مسارات بحثية فعلية يمكن البناء عليها مباشرة.
 - هذا التعارض بين خاتمة بصيغة استنتاجية واثقة («أثبت الذكاء الاصطناعي أنه أداة قوية») وبين منهج وصفي مكتبي لا يمكن من إثبات حقيقي بهذا المستوى من الجزم.
- التحسين المقترح:** ربط كل توصية باستنتاج تحليلي محدد من المراجعة، إضافة فقرة صريحة عن حدود البحث المنهجية (الاعتماد الكلي على المصادر الثانوية)، واقتراح مسارات بحثية مستقبلية محددة وقابلة للتنفيذ.

نقطة قوة: تماسك الخاتمة وتعدد التوصيات

- الخاتمة تلخص مضمون الورقة بشكل متماسك لغويًا، والتوصيات الأربع المطروحة (التدريب، الاستراتيجيات المرنة، تشجيع البحث، الجوانب الأخلاقية) منطقية وتتبع عمومًا من المحتوى المطروح في الورقة.
- إدراج توصية صريحة بضرورة وضع معايير أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة، وهي إضافة مهمة تعكس وعيًا بالبعد القيمي للموضوع.
- **لكن:** التوصيات عامة جدًا وقابلة للكتابة قبل إجراء المراجعة أصلاً («تعزيز التعليم والتدريب»، «تطوير استراتيجيات مرنة»)، ولا ترتبط بشكل مباشر برقم أو استنتاج تحليلي محدد استخلصه الباحث من قراءته للأدبيات.

نقد التوثيق والمراجع

نقاط الضعف

- أخطاء رقمية متكررة في السنوات: ظهور سنوات مشوّهة داخل المتن وقائمة المراجع (مثل «2320» بدل «2023»، و«2222» بدل «2022» في عدة مواضع، و«تقرير سدايا 2324»)، وهذا يثير الشك حول دقة التحرير النهائي للورقة.
- عدم اتساق بين المتن وقائمة المراجع: عدة مراجع مدرجة في القائمة (الحسين 2023، حمد 2022، العزب 2023، السيد 2023) دون استشهاد مقابل بها داخل النص، مما يخل بالقاعدة الأساسية في التوثيق العلمي.
- عدم وجود توثيق منهجي لطريقة اختيار المصادر: لا إشارة لعدد الأدبيات التي رُوجعت قبل الوصول للقائمة النهائية، ولا لمعايير حُسن الاختيار، رغم ضرورة هذا التوثيق في الأبحاث المعتمدة كلياً على المصادر الثانوية.

التحسين المقترح: تدقيق جميع السنوات المذكورة بالمتن والمراجع، مطابقة قائمة المراجع بالاستشهادات داخل النص، والتصريح بمنهجية اختيار المصادر وعددها الكلي.

نقطة قوة محسوبة للورقة

- تنوع مصادر التوثيق واتساع نطاقها: تتضمن قائمة المراجع (14 مرجعاً) مزيجاً من المراجع العربية والأجنبية، ودوريات محكمة متنوعة، وتوثيقاً داخلياً منتظماً بصيغة (المؤلف، السنة) في عموم المتن.

نقطة الضعف والدليل	الأثر	التحسين المقترح
• عمومية النطاق التطبيقي لـ«العمليات الإدارية» دون تحديد قطاع، وعدم التصريح بطبيعة الورقة المكتبية	• توقع القارئ بحثًا تطبيقيًا محددًا بينما الورقة مراجعة نظرية عامة	• تخصيص العنوان بنطاق تطبيقي محدد أو التصريح بطبيعة المراجعة النظرية
• تناقض الأهداف (تقييم رضا الموظفين) مع منهج وصفي مكتبي بلا أداة قياس	• أهداف غير قابلة للتحقيق فعليًا بالمنهج المتبع	• إعادة صياغة الأهداف لتناسب طبيعة مراجعة الأدبيات، وربط المشكلة بفجوة محددة
• سرد توصيفي للدراسات الثماني دون جدول تركيبي يربطها بمتغيرات العنوان	• عرض أقرب للتلخيص من التحليل النقدي المطلوب في مستوى الدكتوراه	• بناء مصفوفة مقارنة مرئية تربط كل دراسة بمتغيري العنوان ومنهجيتها
• سطحية وصف إجراءات المراجعة دون معايير اختيار للمصادر أو فترتها الزمنية	• تعذر تقييم مدى شمولية وموضوعية المراجعة المنهجية المتبعة	• تفصيل عدد المصادر وفترتها ومعايير اختيارها، وتوضيح منهجية تحليل المحتوى
• تضليل القارئ بافتراض وجود نتائج تحليلية حقيقية توصل إليها الباحث	• خلط نتائج بحثية باستشهادات إحصائية خارجية (30٪، 40٪) دون تمييز صريح	• التمييز الصريح بين الاستخلاصات التحليلية والإحصائيات المقتبسة من مصادر خارجية
• توصيات عامة قابلة للكتابة قبل المراجعة، وغياب فقرة حدود البحث ومقترحات مستقبلية محددة	• ضعف الصلة المنطقية بين التوصيات والمحتوى، ونقص في اكتمال هيكل البحث	• ربط كل توصية باستنتاج تحليلي محدد، وإضافة فقرة حدود البحث ومسارات بحثية مستقبلية

ورقة مكتوبة بتنوع جيد في مصادرها وأمثلتها التطبيقية العالمية، إلا أنها:

- تطرح عنوانًا وأهدافًا تستلزم منطقيًا أداة قياس ميدانية، دون أن يطابق ذلك منهجها الفعلي المعتمد كليًا على مصادر ثانوية.
- تخلط بين «نتائج بحثية» و«استشهادات إحصائية» مقتبسة من تقارير شركات، دون تمييز صريح بينهما.
- تستعرض الأدبيات بسرد توصيفي متتابع دون مصفوفة تركيبية تربطها صريحًا بمتغيري العنوان.
- تفتقر لحدود بحث صريحة وتوثيق دقيق، إلا أن قربها الموضوعي من مجال أطروحة الباحثة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال يجعلها مفيدة كمصدر أولي لتأطير الفجوة البحثية، لا كمرجع منهجي يُحتذى به.

اتجاه البحث المستقبلي:

دراسة ميدانية تطبيقية تخصّص نطاقًا قطاعيًا محددًا لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال، تُبنى على نموذج نظري حاكم واحد، وتعتمد بيانات أولية (استبيان أو مقابلات) تختبر فرضيات صريحة حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وكفاءة العمليات الإدارية، بما يخدم تأطير أطروحة الباحثة في هذا المجال (استخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأعمال).



محور

09

الخلاصة

التكليف الأسبوعي - مقرر قضايا بحثية (1)

شكرًا لكم